«ظاهرة التنوين في العربية الأصول والوظيفة»

غالب المطلبي *

تاريخ تقديم البحث: ١٩٩٧/٩/٢٣ تاريخ قبوله للنشر: ١٩٩٨/٥/٢٠

Abstract

The main objective of this research paper is to arrive at a full understanding of the principles of the " Tanween" in Arabic and to reveal the syntactic function which the Tanween performs.

To understand this issue clearly the paper tries first to follow the existence of this linguistic phenomenon in the various sematic languages, especielly the Akkadian.

The paper explains that the function of the Tanween in Akkadian is to be a substitute for the genitive. The research paper also shows that this function has appeared in Arabic too.

The nouns unidentified with (AL) appeared to need a genitive. If the Tanween is attached to the end of the noun, that noun will not need it. This issue indicated clearly by Al Khalil and Sibawayhi who said that the Tanween is only a substitute for the genitive.

Therefore the assumption which says that the Tanween is a linguistic sign indicating the indefinite nouns in Arabic is proved to be wrong.

This research paper has also tried to follow Sibawayhi's conception of the Tanween. It surveys his uses of the term in his book "AL Ketab ".

It arrives at the conclusion that the Tanween is always affixed to the indefinite nouns. It does not accompany the definite nouns if it does, it comes as a substitute for genitive.

ملخص

يحاول هذا البحث ان يصل الى تصور اصول (التنوين) في العربية والكشف عن الوظيفة النحوية التي يقوم بها، ومن أجل فهم واضح لتلك المسألة، توسل البحث اول الأمر إلى ان يتتبع وجود هذه الظاهرة في لغات سامية شتى على رأسها الاكدية، موضحاً أن وظيفته في تلك اللغة انما كانت في كونه بديلاً عن الاضافة.

لقد لاحظ الباحث ان تلك الوظيفة قد ظهرت في استعمال العربية ايضاً، إذ بدت الاسماء غير المعرفة بالاداة (ال) مستدعية المضاف اليه فإذا كُسعَت بالتنوين كفّت عن ذلك، وهو امر قد اشار اليه الخليل وسيبويه اشارات واضحة في انّ التنوين انما هو بديل المضاف اليه، وبهذا يمكن أن يُلغى ذلك الزعم الذي يذهب إلى أن التنوين يمثل علامة نحوية للتنكير في العربية، اي انه عملية نحوية مقابلة لعملية التعريف.

لقد حاول هذا البحث ايضاً تتبع تصور سيبويه لظاهرة التنوين فأجرى مسحاً لاستعماله مصطلح التنوين في "الكتاب" فوصل الى نتيجة مفادها أن التنوين ملازم للنكرات غير ملازم للمعارف يأتي عنده بديلاً عن المضاف اليه او المجرور.

* استاذ ، قسم اللغة العربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق.

يظهر التنوين (أو مرادفه التمييم) ظهوراً أكيداً في لغتين ساميتين هما: الأكدية، ويكون فيها على هيئة ميم ساكنة يكسع بها الاسم بعد حركته الإعرابية، سواء كان معرفة أو نكرة [١]، ويختفي هو وتلك الحركة في حالة الإضافة[٢]، ثم في العربية الشمالية، ويكون فيها على هيئة نون ساكنة ينتهي بها الاسم (المتمكن الأمكن) بعد الحركة الإعرابية أيضاً ويختفي في حالة الإضافة، أو في حالة تعريف الاسم بأداة التعريف (ال) [٣]، وقد حدّه النحاة بأنه نون ساكنة تلحق الاسم [٤]، زيادة [٥] لمعنى هو التمكن [٦]، أو التمام [٧] أو الانفصال [٨]، أو التنكير [٩] أو المقابلة [١٠] أو العوض [١١].

ثم يظهر هذا التنوين (ومر ادفه التمييم) في لغة ثالثة هي العربية الجنوبية مصحوباً باختلاف ما، لايسعفنا مافي أيدينا من وثائق متعلقة بهذه اللغة في تحليله، أو النظر فيه، وهذا الاختلاف قائم على ظهور مزدوج للتنوين أو التمييم فيها، يكاد يتخلص التنوين في كل ذلك ليكون علامة على التعريف وحده، أو أنه لا يظهر إلا مع المعرفة، وهو في أقل تقدير ملازم لها [١٢] ، في حين أن التمييم لم يتحدد في دلالته النحوية فيها [١٣] وإن ذهب بعض الباحثين إلى أنه خلص ليكون أداة تنكير [١٤]، لكن ذلك ليس أمراً واضحاً تمام الوضوح إذ إننا نجد أنه قد يلحق بعض الأعلام، وهي معارف [١٥] وقد علل بأن تلك الأعلام انما نقلت عن نكرات بقيت مشتملة على تلك العلامة [١٦]، بيد أننا نلاحظ أنه لا يلحق أياً من التمييم أو التنوين المضاف أو المتصل بالضمير [١٧]. وهو ما يذكرنا بمسلكهما في الأكدية والعربية الشمالية.

أما العبرانية فلا نعثر فيها على شيء من ذلك سوى آثار قليلة قد تحسب على هذه الظاهرة، استناداً إلى الافتراض الذي يذهب إلى أن التنوين كان موجوداً في اللغات السامية كلها، ثم زال لعلةٍ ما من طائفة منها [١٨]، ومن آثار العبرية هذه، تلك الألفاظ التي أوردها باحثون مثل بروكلمان وموسكاتي من قبيل darom "جنوب " hartom " عراف " hinnam, ‘Omnam, Milkom, [١٩] بيد أن من الممكن القول باستعارة هذه الألفاظ من لغة سامية أخرى من تلك التي عرفت هذه الظاهرة، وفي الحق أن تفسير وجود آثار تنوين في هذه اللغة مازال موضع شك عند الباحثين [٢٠]، والأمر كذلك في السريانية، بل الآرامية كلها، إذ لانعثر إلا على أمثلة قليلة لألفاظ مكسوعة بميم مما يحسبه الدارسون أثراً لهذه

الظاهرة من قبيل imama يوم و pumma (٢١) فم ولعلهامستعارة أيضاً من لغة سامية معربة، بل ينزع بنا ابتداع أداة للتعريف في هذه اللغة، تأتي في آخر الاسم على هيئة ألف، بعيداً عن محاولة البحث عن آثار حقيقية في هذا الشأن فيها.

ثم يلاحظ أن بعض الأعلام العمورية تظهر مكسوعة بهذه الميم أيضاً، من قبيل Yaplanhum, saduqum (٢٢)، لكن الأمر في هذه اللغة شأنه ما في العبرية والآرامية لا يتجاوز الآثار القليلة التي فقدت الظاهرة فيها صفتها ووظيفتها.

أما الاوغاريتية، وهي لغة يُظن أنها لغة معربة، اقتباساً من ملاحظة اختلاف كتابة الهمزة على وفق اختلاف الحركة المصاحبة، فلم تُظهر أسماؤه تمييماً او تنويناً (٢٣) مما يدفع بنا إلى إعادة النظر في تصور وجود إعراب فيها، بسبب مما يمكن أن يلاحظ من أصرة ما، بين ظاهرة الإعراب في الساميات وظاهرة التنوين بل يجعلنا هذا الأمر أكثر قبولا للاحتزاز الذي أبدته Herdner في أن إملاء هذه اللغة من اختلاف في طرائق كتابة الهمزة لا يتصل بالحركة اللاحقة لهذه الهمزة، بل بالحركة السابقة عليها (أي تلك التي لا علاقة لها بالإعراب)، وهو رأي يبتعد بنا عن أي تصور للإعراب في هذه اللغة (٢٤).

وتلحق الحبشية هذه اللغات في الخلو من التنوين أو التمييم أيضاً وإن لوحظ وجود بقايا تمييم فيها، في صيغ قليلة مثل قستم gastam التي هي عندهم بمعنى قوس، لكن ذلك أمر لا يمكن توثيقه توثيقاً مقنعاً (٢٥).

ويُظهر التقابل الفيلولوجي أن الأصل في هذه الظاهرة قد يكون التمييم ثم انقلب إلى تنوين بعد حين (٢٦)، بيد أن بول كراوس يذهب إلى أن الأصل فيه إنما هو التنوين (٢٧) اقتباساً من وجوده في العربية الشمالية والعربية الجنوبية أيضاً (٢٨)، بيد أننا نلاحظ أن العربية الشمالية نفسها تشتمل على آثار قليلة في التمييم مثل : ابنم (٢٩) وشدقم وشجعم (٣٠) وفم (٣١)، كان النحاة العرب على بينة من أن الميم التي لحقتها ليست من أصل اللفظ فيها لكنهم لم يفسروها في ضوء ظاهرة التنوين، بل عدوا الأمر في (فم) مثلا ضربا من إبدال خضعت له (الواو) وفي سائرها زيادة لحقت البناء (٣٢).

ومن الممكن أن نفترض أن كلمات من قبيل (حلقوم) (٣٣) وبلعم وبلعوم (٣٤)

و(جرثوم) [٣٥]، مما يقع تحت طائلة هذا أيضاً، لكنني أحسب أنها قد وفدت إلى عربيتنا من شقيقتها الجنوبية، مع لاحقة التمييم، ثم عُدت تلك اللاحقة جزءاً من تلك الألفاظ.

من جهة أخرى نلاحظ أن من الممكن أن نعد من آثار التنوين في غربيتنا أيضا مما صار التنوين جزءاً من المبنى ألفاظاً من قبيل ضيفن، أو رعشن أو صيدن [٣٦] بل لنا أن نزعم أن أسماء الأعلام وغير الأعلام من قبيل عدنان وقحطان وإنسان ويقظان قد تكون من آثار تنوين العربية الجنوبية، استعارته الشمالية منها ثم استقام فيها لفظاً عربياً مبنياً، بل لعل وزان "فعْلان" كله مما يندرج تحت هذا الأمر وقد يشعرنا منعه من الصرف أنه ليس أصلا في أبنية العربية لكن بذلك حاجة إلى مقارنات نحن في غنى عنها في هذا المبحث.

وفي الحق أن التنوين في عربيتنا نفسها، يحتاج إلى تتبع تاريخي لبيان سيرورته، بيد أن ذلك مقّيد بقلة ما بأيدينا من وثائق بصدده فبعض اللهجات البائدة كالثمودية، اشتملت على ألفاظ كسعت بميم عدّها باحثون ضرباً من التنوين [٣٧] من قبيل : عبدم في عبد، ومعدم في معد، وقدم في قن [٣٨] وعدّوها من تأثير العربية الجنوبية وألفاظ كسعت بنون على نحو مانجد في الصفوية من قبيل: ثبرن في ثبر وحددن في حدد [٣٩] عدّها باحثون ضربا من تنوين [٤٠] وعدّها آخرون بقية لاحقة تثنية أو جمع [٤١] ثم عدّ انوليتمان ما يظهر في النبطية من واو ملحقة في آخر الأعلام ضربا من تنوين [٤٢]، وهو رأي يعود في الأصل إلى أستاذه نولدكه [٤٣]، وقد نحسب أن ذلك تنوين كان يخط على تلك الهيئة قياساً في أقل تقدير على ما نعرف من أن عربيتنا في خطها الأول ما كانت تدرج التنوين في رموزها، يسعفنا في هذا، الخبر المنقول عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله في أنه نظر إلى التنوين على أنه جزء من نظام الشكل في قوله (إذا فتحت شفتي فأنقط نقطة واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فأجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فأجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين [٤٤]، وكذا فإن إصلاح الخليل لنظام الشكْل بعد حين قد نظر إلى هذه المسألة من هذا المنظار.

أقول لقد عدّ نولدكه وأنوليتمان تلك الواو التي لحقت أسماء الأعلام في النبطية ضرباً من تنوين، لكن Rabin ضرب بعدهما إلى أن يجعل من تلك الواو جزءاً من تفسيره لظهور التنوين في العربية، إذ كان يرى أن التنوين إنما جاء تالياً لمرحلة كان الإعراب فيها

بحركات طويلة، وقد عدّ تلك الواو، ثم ما في لهجة أزد السراة من مدّ لحركة الإعراب بالوقف من غير تنوين، من آثار ذلك ، وكانت العلة عنده في نشوء ذلك التنوين تحول الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة مختومة بنون ساكنة لأسباب صوتية (٤٥)، غير أن رأيه هذا لا يستند إلى (حيثيات) واضحة سوى أن التنوين في بعض آثار العربية كالمقصورات قد انقلب بالحركة الطويلة إلى حركة قصيرة، كما أن وجود التمييم في الأكدية (٤٦) لا يساعد على تبني قصور من هذا القبيل، إذ يبدو التنوين أصلاً قديماً جداً في الساميات وإن ظهوره لم يكن لأسباب صوتية بحتة على نحو ما يذهب إليه رابين لأسباب نحوية إعرابية.

إن مما يمكن أن نذهب إليه على وجه اليقين أن هذه الظاهرة موجودة وجوداً أكيداً في لغتين ساميتين تمتازان بميزة بعينها هي (الإعراب) ووجوداً مرجحاً في لغة ثالثة هي العربية الجنوبية، أقول " مرجحاً" ذلك أنا مازلنا لا نستطيع التوثق كل التوثق من أن ما في هذه اللغة من تنوين وتمييم مما يمثل ضربا من هذه الظاهرة، بسبب مما قد يتبادر إلى أذهان الباحثين من أن الأمر في هذه اللغة قد استقام للتعبير عن التعريف والتنكير حسب.

إن مما يمكن أن نذهب إليه أيضاً أن هذه الظاهرة متعلقة في الأكدية والعربية الشمالية بمسألة الإعراب فيهما تعلقاً واضحاً، إذ لوحظ أن الإعراب والتمييم في الأكدية مثلا يختفيان من الأسماء معاً في حالة الإضافة ثم يعودان معاً في حالة إزالة تلك الإضافة وهو أمر يدفع بنا دفعا إلى افتراض وجود آصرة ما بينهما، وفي الحق إننا نستطيع أن نضع قاعدة ما، في هذا الشأن من خلال التتبع التاريخي لظاهرتي التمييم والإعراب في هذه اللغة، إذ نلاحظ أن التمييم كان منتظماً في الأكدية في عصورها المبكرة، (تلك التي دونت بها شريعة حمورابي)، ثم بدأ ينقص بالتدريج حتى اختفى منها في عصورها المتأخرة (٤٧) مواكباً في ذلك النظام الإعرابي نفسه الذي كان يختفي من تلك اللغة بالدرجة نفسها (٤٨)، فيكون من الممكن لنا أن نضع في هذا الصدد معيارا للتناسب (الطردي) بينهما، في أنهما يظهران في اللغات السامية معا، ويختفيان معا وبالدرجة نفسها، وهذا حكم يساعدنا على افتراضه ما حدث في لهجاتنا المعاصرة أيضاً من اختفاء ملحوظ مشترك للإعراب والتنوين معاً، بل هي مسألة نلمحها في عربيتنا الشمالية في مستواها

(المعياري) Standard إذ نلاحظ على وجه العموم أن فقدان التنوين يكون عادة مصحوباً بنقص إعرابي، كما هو الأمر في الممنوع من الصرف.

إن تأكيد هذه العلاقة بين التنوين والإعراب قد يسمح لنا بعد هذه المسألة وسيلة من وسائل الفيلولوجيا عندنا لبيان حقيقة وجود نظام الإعراب في الساميات، بحيث يمكن أن ننظر إلى اللغات التي لا تشتمل على ظاهرة التنوين على أنها لغات غير معربة، والعكس صحيح أيضاً، وهكذا قد يكون لنا أن نحترز مثلاً في إقرار وجود ظاهرة الإعراب في الأوغاريتية على الرغم من كل ما يقال فيها في هذا الشأن، لافتقارها إلى ظاهرة التنوين أو التمييم، أو أن نرجح هذا الإعراب في العربية الجنوبية، وإن لم تكن قد تركت لنا موثوقاً به في أنها لغة معربة، إذا ثبت لنا إن ما فيها من تمييم إنما هو ضرب من ذلك التنوين الذي عرفته الأكدية والعربية الشمالية.

إن من المؤسف أن الدارسين المحدثين على وجه العموم، ومنهم المستشرقون لم يعيروا هذه المسألة الأهمية التي تستحقها، بل نجد أنهم نظروا إلى مسألة التنوين من منظار آخر لا يتصل بوظيفة نحوية إعرابية، بل بوظيفة نحوية دلالية هي وظيفة التعريف والتنكير، فذهب أوسياندر منذ عام ١٨٨٦ إلى أن هذه الظاهرة متعلقة بالتنكير، ولعل ذلك كان اقتباسا منه من دراسة المنحى الذي جنح له التمييم في العربية الجنوبية، ذلك المنحى الذي يلمح منه أول ما يلمح أن للأمر علاقة بالتنكير [٤٩] ثم جنح بروكلمان بعد زمن إلى تصور مشابه، بل ذهب إلى أن هذا التمييم إنما كان ضربا من تطور أصاب أداة تنكير قديمة في هذه اللغات هي (ما) التي ما زالت معروفة بهذه الوظيفة في عربيتنا، كان لها بمرور الأزمان أن تندمج بالاسم في صورة لاحقة هي ميم ساكنة للتعبير عن تنكيره [٥٠]، وقد تابعهما في اعتبار ذلك التنكير برجستراسر [٥١] وهنري فليش [٥٢]، وإبراهيم مصطفى الذي نزع إلى الغلو في هذا الشأن حتى عدّ التنوين علامة على التنكير وحده [٥٣] وداود عبده [٥٤]، وإبراهيم السامراني [٥٥].

وفي الحق أننا قد نجد أصلاً لهذا القول عند نحاة عرب قدامى مثل ابن جني الذي ذهب إلى التصريح بوجود تقابل وظيفي بين أداة تعريف هي اللام عنده، وأداة تنكير هي

النون، في قوله (إن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير واللام تدل علي التعريف) (٥٦)، ثم نلمح على اختلاف، تعليقات شتى لنحاتنا القدامى رحمهم الله في الإشارة إلى وجود آصرة مابين التنكير والتنوين، فقد زعموا أن التنوين قد يتخلص في مواضع بعينها للتنكير ولعل ذلك كان تطويرا مشتملاً على شيء من مبالغة لتعليقات تركها لنا سيبويه رحمه الله في كتابه، تعنى على ما حسب بتصور ملازمة ما، مطردة بين النكرة والتنوين، فالتنوين قد يلحق المعرفة لكنه لا يلازمه تلك الملازمة التي تلاحظ في النكرة، وإخال أن من المهم في هذا الموضع تثبيت تعليقات سيبويه هذه، قال رحمه الله :

* ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى جده (هديا بالغ الكعبة) و (عارض ممطرنا) ولو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة (٥٧).
* فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل ههنا ترك التنوين، لما دخله التنوين ولاكان ذلك نكرة (٥٨).
* التنوين قبل الألف واللام،لأن المعرفة بعد النكرة (٥٩).
* لم يكن أبداً إلا نكرة على حالة منونا. (٦٠).
* إن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة (٦١).
* ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه، لأنه ليس اسماً يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون وينون إذا كان نكرة. (٦٢).
* الموضع الذي يستثقل فيه التنوين المعرفة، إلا ترى أكثر مالا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة. (٦٣).

فهي تعليقات لا تشير إلى أن وظيفة التنوين التنكير، بل تعني ببيان وجود ملازمة ما قائمة بين التنوين والاسم النكرة، وذلك أن سيبويه قد لاحظ، بنزعة وصفية، أن التنوين مطرد في النكرات وحدها، في حين أنه يظهر ويغيب في المعارف، فخلص إلى نتيجة مفادها أن الاسم المعرفة يستثقل التنوين، وأن تركه قد يكون علامة من علاماته إذا كان لا يقبل أداة التعريف النحوي التي هي (ال) على نحو ما يظهر في المنادى مثلاً في أمثلة من قبيل يا رجل (٦٤).

وهكذا فإن من الممكن تفسير ما يصطلح عليه بتنوين التنكير عند النحاة بأنه في الأغلب كان محاولة في إعادة صفة التمكن لأعلام مُنعت من الصرف، عن طريق التنوين، على نحو ما يكون الأمر عليه إذا أضيفت أو عرّفت بالأداة، يقول الرضي (التنوين في نحو رب أحمد إبراهيم فليس يتمخض للتنكير بل هو للتمكن أيضاً، لأن الإسم ينصرف ولا أرى منعاً في أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فَربّ حرف يفيد فائدتين) (٦٥).

وفي الحق إن دلالة التنكير التي تضمنها التنوين ههنا إنما جاءت من الملازمة القائمة بينهما، لا من وظيفة نحوية كامنة فيه، ذلك أن الإسم العلم في هذا الموضع إذا كان معرفة لا يصحب بتنوين، فإذا لازمه التنوين فإن تلك الملازمة كانت دليلاً على أنه نكرة.

ولعلنا نفهم من هذا الامر كيف انقلب التنوين عن غير قصد إلى علامة على التنكير في طائفة من الأعلام المبينة أيضاً، ذلك أن التنوين في هذا الضرب من الأسماء فقد وظيفته النحوية الإعرابية بسبب من بناء هذه الأسماء، فلم يبق منه من صفة نحوية غير ملازمته للنكرات فانقلب به الأمر في هذا الموضع إلى أن يجعل من تلك الصفة ضربا من وظيفة نحوية دلالية تفرق بين المعرفة والنكرة.

لقد ذهبت طائفة من الباحثين إلى أن الأصل في وظيفة التنوين (ومرادفه التمييم) إنما كانت التعريف، ثم صارت بعد حين إلى التنكير، و من هؤلاء ميسنر الذي أشار إلى أن التمييم كان يدفع في النصوص الأكدية المبكرة بالأسماء (٦٦) إلى التعريف. وقد أيده في ذلك كاصييف مير اقتباساً منه مما يظهر في العربية الجنوبية من استعمال نون مسبوقة بحركة للدلالة على المعرفات فيها، وقد علل Geib أن تكون هذه أداة للتعريف أول أمرها بأن (من الصعب فهم وجود أداة للتنكير قبل وجود صيغة للتعريف) (٦٧) لكن ذلك كان تعليلا منطقياً لا يسوغه شيء من داخل اللغة نفسها.

ومن مؤيدي هذه النظرية برجشتر اسر الذي ذهب في هذا الصدد إلى تصور أن انتقال التنوين من دلالة التعريف إلى دلالة التنكير إنما كان انتقالا متدرجاً، لا بد أن تكون الأداة فيه قد مرت بمرحلة وسطى كانت فيها أداة لتحديد جنس عام، ثم خلصت إلى تنكير بعد حين (٦٨).

إن المتأمل في تصورات الدارسين للوظيفة النحوية الدلالية في التنوين يجد أنهم قد فسروا العلاقة التعاقبية بين أداة التعريف والتنوين على أنها علاقة تقابل في الدلالة النحوية، من غير أن يذهبوا إلى أن يضعوا تصورا آخر قد يكون أكثر انسجاماً مع البنية النحوية العربية التي تجنح أساساً إلى أن تكون الأدوات النحوية فيها سابقة لا لاحقة لأسباب تتعلق على ما إخال بأن هذه اللغة قد تركت آخر الكلمة خاصا باللواحق الإعرابية المصاحبة، وهكذا تظهر الأدوات النحوية العربية مما يصطلح عليه بـ Form Words، وكذلك اللواحق الأخرى في هيئة سوابق، مما لايساعدنا على فهم هذا التصور غير المسوغ في أن تكون أداة التنكير عندهم في آخر الأسماء، بل بعد حركة الإعراب، ذاك إذا افترضنا صحة ماذهبوا إليه، في حين أن المفترض في هذا الصدد أن تحل في الموضع الذي تظهر فيه أداة التعريف نفسها، إذا كان بالعربية حاجة إلى أداة تنكير حقيقة، وما إخال.

كما أن لغة مثل العربية تعنى عناية خاصة بخلو آخر الألفاظ (المعربة) فيها للإعراب قد تجد أن الأسلوب الأقل تعقيداً من أجل المحافظة على صفة الإعراب فيها، يكون في اختيار طريقة أخرى في التنكير، أحسبها ما استقر عندنا من أن التنكير إنما يقوم على خلو الإسم من التعريف بالأداة والإضافة " في غير تلك الأسماء التي تتصف عند النحاة بأنها معرفة بالأصل، كالأعلام والمبهمات التي هي الضمائر وأسماء الوصل وأسماء الإشارة، ويمكن أن نذكر ههنا أنها (أسماء معرفة تعريفاً غير نحوي، في حين أن المعرف بالأداة أو الإضافة، معرف تعريفاً نحوياً). مما يسوغ تصور هذا الموضوع ما نلاحظه من مسلك في الإعراب للأسماء أو الأفعال التي ظهرت فيها لواصق كانت على هيئة لواحق،إذ إنها في تلك الحال تسلك واحدا من مسالك هي ما يأتي:-

الأول : إيقاف العملية الإعرابية، مثلما هو الأمر في المندوب أو الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد أو نون النسوة. وينتقل الاسم أو الفعل معها إلى حالة البناء (٦٩).

الثاني: أن يتحول الإعراب إلى الظهور على اللاحقة نفسها، فتبدو اللاحقة كأنها جزء من الاسم على نحو مايبدو الأمر مع تاء التأنيث.

الثالث: أن نجد نمطاً آخر من علامات الإعراب، كما تفعل إذا لحق الفعل المضارع لاحقة هي عند النحاة ضمير يبين عدد الفاعل أو نوعه فتظهر علامة إعرابية متخلصة لهذه الحالة هي (+ن(في حالة الرفع، (-ن) في حالتي النصب والجزم.

الرابع: أن تضع بين اللفظ وبين تلك اللاحقة ما يصطلح عليه بنون الوقاية، فيحفظ لذلك اللفظ علاماته الإعرابية.

الخامس: أن تشتمل اللاحقة نفسها على ما يقوم مقام الإعراب مثل ما يظهر في جمع المذكر السالم و (المثنى)، بل من الممكن القول ههنا إن هذه اللاحقة تشتمل على دمج على ما يظهر بين الدلالة الوظيفية النحوية التي هي الجمع او التثنية، والعلاقة الإعرابي، والتنوين،قد لاحظ النحاة العرب العلاقة الوثيقة بين النون التي يكسع بها آخر هذه اللاحقة وظاهرة التنوين في أنهما يشتركان في الاختفاء في أثناء الإضافة، أو الظهور إذا خلا الاسم منها، بيد أنهم في الوقت نفسه أن تلك النون لا تعاقب أداة التعريف، إذ أن في الإمكان أن يجتمعا معا (٧٠)، مما يعني أنه ليس في تلك النون في العربيةأية دلالة على التنكير (وإن لازمته) ومن ثم فإن من الممكن من هذه الجهة أن نحترز في النظر في أي تصور لوظيفة تنكير في التنوين أيضاً.

إن ظهور التنوين لاحقة يرتبط في تقديري بمسألتين:

الأولى: أنه جزء من النظام الإعرابيي الذي يمثل في العربية نظاماً من اللواحق لا السوابق ومجيء التنوين بعد الحركة الإعرابية قبلها يسوغ هذا التصور .

الأخرى: معاقبته للإضافة في التركيب النحوي، لافي الدلالة النحوية وهي مسألة مهمة جداً في البنية النحوية العربية، وقبل ذلك في البنية النحوية الأكدية على نحو ما أشرنا إليه: وساعدنا على فهم أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للتنوين ما كان قد نوهنا من أن جوهر أهمية النون التي تلحق المثنى أو جمع المذكر السالم إنما يقوم على المعاقبة مع الإضافة، فكأن النون التي تظهر في هذين الجمعين إشعار بأن الاسم غير قابل للإضافة إلى ما بعده.

وأكبر ظني أن من المهم أن نضع هاتين المسألتين في أذهاننا، ونحن نعالج مسألة التنوين في العربية، بل إخال أن النحاة العرب قد افترضوا أساساً أن التنوين مرتبط بهاتين المسألتين في كل المواضع التي عنوا فيها بالكلام أو التعليق على ظاهرة التنوين، وهما مسألتان تربطان التنوين بالنظام الإعرابي من جهتين.

الأولى: جهة ما اصطلحوا عليه بالتمكن من الاسمية، الذي يظهر عندهم على هيئة إعراب كامل في الأسماء في مقابل (اللاتمكن) الذي يظهر على هيئة نقص في ذلك الإعراب، ويكون التنوين ههنا مصاحباً للإعراب الكامل وحده، ويختفي في حالة أي نقص إعرابي، فكأنه في هذا الموضع علامة على التمكن في نظر أولئك النحاة رحمهم الله.

ومادام (التمكن واللاتمكن) الذي ندرسه عادة في باب (الممنوع من الصرف) يظهر على هيئة تغيير ما في علامات الإعراب، فلنا أن نزعم أنه صفة نحوية داخلية في الاسم،أقول داخلية، لأن الأمر وإن كان ذا طبيعة نحوية لم يكن بسبب من بنية الجملة التي يشارك فيها ذلك الاسم، بل بسبب من أمر داخلي كامن فيه قبل دخوله في الجملة، وهو مالا يمكن النظر إليه إلا على أنه صفة نحوية- مفردية تظهر في النظام الإعرابي على هيئة نقص أو اكتمال في العلامات الإعرابية، وترجع هذه الصفة إلى تصور "قبلي" في أن الاسم كي يكون متمكناً تمام التمكن من اسميته، ينبغي ان يكون توزيعه النحوي مشتملاً على مقابلات تُعد أصولاً لذلك التمكن (من تذكير مقابل إذا كان الاسم مؤنثاً، أو تنكير مقابل إذا كان الاسم معرفة،أو يكون بناؤه من أبنية الأسماء أصلاً وليس مستعاراً من أبنية الأفعال،أو أن يكون، بناؤه خاصاً به، وليس معدولاً عن بناء آخر، أو أن يكون خاصاً بالجمع وحده [٧١]، وهي أسباب التمكن عُني بأبوابها الخليل وسيبويه على نحو مانجد ذلك في مبحث الممنوع من الصرف في الكتاب [٧٢] وهي مقابلات إذا اختفى شيء منها من التوزيع النحوي الداخلي للاسم منع من الصرف فصار إلى اللاتمكن وانقلب إعرابه إلى النقص وظهر ذلك على هيئة إعراب ثنائي رفع الاسم بالضمة وينصب ويجر بالفتحة.

وهي أسباب قد تبدو في جملة منها مما يتصل بالجانب الصرفي، بيد أنها تتحول إلى صفة نحوية داخلية في الاسم، وبهذا يعني أن التنوين في هذا الموضع يمثل ظهوراً واختفاء علامة الصفة النحوية الداخلية للاسم تدفع به في النظام الإعرابي إلى تقبل بعينه في العلامات الإعرابية تكون كاملة في التمكن وناقصة في اللاتمكن.

والأخرى: جهة ما نصطلح عليه مؤقتاً في أقل تقدير - بالتمام النحوي ومعناه عندي أن الاسم المشتق (من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة) لا يمكن له أن يدخل

في حالة التأثير الإعرابي، أو قل (العمل) النحوي في مايليه من أسماء إلا إذا اقترن بأداة تعريف، أو تنوين،أو إضافة فيصير حينذاك قادراً على هذا التأثير، بسبب من أنه قد صار بإمكانه أن يقيم علاقة نحوية مع مايليه من أسماء، فالتنوين ومعاقبيه إذن يشتركون في وظيفة ما، داخل الجملة ببناء صيغ نحوية في داخل نسيجها وقد فسر لنا رضي الدين الاسترابادي رحمه الله وظيفة التمام في هذا الشأن من خلال تفسيره لهذا المصطلح الذي عني بابرازه في شرح الكافية إبرازاً أكيداً، بقوله" معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لايضاف ثانية، فاذا تم الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار كلاماً تاماً، فيصير الاسم التام عاملاً لمشابهته الفعل التام بفعله، وهذه الأشياء التي يتم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام " [٧٣] ثم في غير موضع يشير إلى أن وظيفة التنوين الأساسية هي التمام يقول في هذا الصدد " المعنى الجامع لأقسام التنوين كونه علامة تمام الاسم" [٧٤].

إن مصطلح (التمام) قد ورد في بعض تعليقات سيبويه بهذا المعنى أيضاً " إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، فلست في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدل من التنوين" [٧٥]. وهذا يعني أن مادام المضاف إليه من تمام الاسم وهو بدل من التنوين، فالتنوين عنده من تمام الاسم أيضاً.

إن المتأمل في كتاب سيبويه يجد أنه قد عُني بإبراز العلاقات النحوية التي تنشأ من جراء تنوين الاسم، ومما يمكن درجه من تعليقات له في هذا الصدد ما يأتي:-

١." إن لم ترد بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين، أن يكون قد وقع أجريته مجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعول في التنوين، وترك التنوين وأنت تريد معناه، وفي النصب والجر وجميع أحواله، فإذا نونت فقلت هذا معط زيداً درهماً لاتبالي أيهما قدمت لأنه يعمل عمل الفعل، وإن لم تنون، لم يجز هذا معطي درهماً زيدٍ لأنك لاتفصل الجار والمجرور لأنه داخل في الاسم فاذا نونت انفصل "[٧٦].

٢." لا يجوز ياسارق الليلةَ أهلِ الدارِ إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه منفصلة" [٧٧].

٣. " كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو " (٧٨).

٤. " أما كم في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل فيما بعده، لانه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل عليه" (٧٩).

٥. " الاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه " (٨٠).

٦." وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حملت عليه فانتصب " (٨١).

وهي تعليقات واضحة في القصد في بيان الأهمية التي أعطيت للتنوين في إنشاء تلك العلاقات النحوية، وفي الحق إن تعليقاته هذه تشير إلى ثلاثة أنماط من العلاقات النحوية بين الاسم وما يليه من أسماء، فضلاً عن علاقة الإضافة، وهذه العلاقات هي:-

١. علاقة التابعية.

٢. علاقة الحمل.

٣. علاقة العمل ومعناها أن يعمل الاسم المشتق بما يليه من أسماء عمل الفعل، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله " فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب"، وهي مسألة قد صارت بعد حين من باب الدرس النحوي فيما يندرج تحت طائلة تقييد عمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باقترانها بالتنوين أو الإضافة أو أداة التعريف.

ويمكن تفسير ذلك بأن وظيفة هذه الأشياء من هذه الجهة منع بناء علاقة إضافية أخرى، بين الاسم نفسه ومايليه من أسماء، فكأن ذلك مشتمل على إشارة إلى أن العلاقة القائمة بين الاسم ومايليه علاقة من نمط آخر، وتفسير الاسترابادي الآنف الذكر لتمام الاسم قائم على هذا الأمر في أن هذه الأشياء مانعة لإنشاء علاقة إضافة بين الاسم نفسه ومايليه، في قوله" معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها " (٨٢) ولا يكون ذلك إلا بقصد إنشاء نمط آخر من العلاقة النحوية بين الأسماء داخل الجملة.

إن مما يمكن أن يشار إليه في هذا الصد أيضاً أن التنوين ومعاقبته في هذه المشتقات مما يعمق صفة (نحوية – مفردية (٠)) فيها هي صفة (الحدوث) (٨٣)، فيقترب بهامن معنى الفعل، فتعمل فيما يليها من أسماء عمل الفعل إذا لم تكن ثمة علاقة تابعية، أو علاقة حمل بينها.

إن من المهم في هذا الصدد أيضاً توضيح آلية العلاقة بين التنوين من جهة والإضافة والتعريف بالأداة من جهة أخرى، وقد أشار النحاة القدامى إلى حقيقة وجود هذه العلاقة، غير أن جوهرها غير قائم في نظرهم على التقابل في الوظيفة النحوية الدلالية التي هي التعريف والتنكير على نحو ما كان قد خيل إلى الدارسين من المستشرقين، بل على الانسجام في وظيفة التمام النحوي الذي عبر عنه الاسترابادي، وهذا يعني أن هذه الأشياء كلها يستوعبها جدول توزيعي واحد، قائمة حركته فيه على آلية التعاقب بينها على الاسم لإضفاء صفة التمام النحوي عليه، فيكون ظهور أي منها يعني اختفاء الباقين، وفي الحق أن الإشارة إلى اقتران هذه الأشياء وتعاقبها كانت من المسائل التي أكثر نحاتنا القدامى من الإشارة إليها (٨٤) وإن كنا نلاحظ أنهم عنوا أشد عناية في الإشارة إلى التعاقب بين التنوين والإضافة، ذلك لأن التنوين عندهم "يشعر بالانفصال" (٨٥) بل ذهب السهيلي إلى أن الانفصال هو الوظيفة الوحيدة للتنوين، يقول " المانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم " (٨٦).

وفي الحق إن المتأمل في هذا الأمر يجد أن العلاقة بين الإضافة والتنوين علاقة ذات صيغة تعويضية، بحيث يمكن القول: إن أحدهما يعوض عن الثاني في بناء تمام الاسم والموضع، ويضده في المعنى، في حين أن هذا الأمر لا يتلئب في نمط التقابل بين الـ التعريف، والتنوين،إذ أنه وإن كان أحدهما يعاقب الآخر بحيث لا يوجدان معاً أبداً، لا يظهر على أنه حالة تعويضية في كثير من الأحيان ولا يلتقي معه في الصفة التركيبية، فأحدهما لاحقة، والآخر سابقة، بل نلاحظ من جهة، أن ثمة مؤاخاة بينهما في أنه إذا منع التركيب النحوي في صيغة ما ظهور أداة التعريف في الاسم، جرى ذلك على التنوين أيضاً فمنع من الظهور في تلك الصيغة، على نحو ما نجد الأمر في امتناع ظهور أداة التعريف والتنوين معاً في (اسم لا النافية للجنس من أنه" إنما حذف التنوين لأن "لا" لاتعمل إلا في النكرة " (٨٧).

على أية حال فإن النحاة العرب قد نظروا إلى المعاقبة بين هذه الأشياء من جهة العمل النحوي الإعرابي داخل الجملة، لا من جهة الوظيفة النحوية الدلالية، وكان ذلك بسبب من

الملازمة التي سجلوها بين الإعراب الكامل والتنوين، بل نجد أن الخليل رحمه الله قد جعل من هذه الأشياء معياراً لتمييز الحالة الإعرابية من الحالة البنائية، على نحو من (المنهجية) الذي ميز بها الصيغة المعربة من الصيغة المبنية في النداء وإذ أن حركة المنادى منونا أو مضافا، إنما تمثل حالة إعراب لوجود التنوين أو الإضافة، والحركة التي يكسع بها المنادى من غير أن يقترن ذلك بإضافة، أو تنوين، تمثل حركة بناء، وبهذا المعيار فسر لنا انقلاب طائفة من المبنيات إلى حالة الإعراب الكامل إذا اشتملت على شيء من ذلك أيضاً مثلما يحدث في (قبل) و(بعد) و (أمس)، وكذا يمكن تفسير ارتباط النقص الإعرابي في الممنوع من الصرف باختفاء التنوين منه (٨٨).

بل بسبب من هذه الملازمة بين التنوين والإعراب الكامل نزع النحاة القدامى إلى عد التنوين الذي يظهر مع صيغ ناقصة الإعراب من قبيل مسلمات وجوارٍ على أنه نمط آخر من التنوين، معني في صيغة جمع المؤنث السالم بدلالة توزيعية هي التقابل بين هذه الصيغة وصيغة جمع المذكر السالم،ومعني في المنقوص بالتعويض عن الياء فيه، وإذا كان لنا أن نفسر النقص الإعرابي في المنقوص في نحو جوارٍ وغواشٍ وقاضٍ تفسيراً صوتياً (٨٩)، فإننا لا نستطيع تفسير اختفاء تلك الملازمة في صيغة جمع المؤنث السالم، وإن كنت أنزع إلى أن المسألة في هذا الموضع مرتبطة بظاهرة الجموع في العربية على وجه الإجمال، يمكن أن نلاحظ ان هذه الجموع تجنح في العربية إلى أن تكون تحت طائلة ما يسمى بالإعراب الثنائي diptote على نحو ما نجد ذلك في جمع المذكر السالم (والمثنى) وقسم من أبنية التكسير، فهي في ذلك كله تتصف بإعراب ثنائي فيه علامة للرفع وأخرى مشتركة للنصب والجر فهل يمكن لنا أن نعد ما يظهر في جمع المؤنث السالم من نقص في علامات الإعراب أمراً متصلاً بصيغة (الجمع) هذه نفسها، هذه مسألة إخال أنها تحتاج منا إلى تأمل وإنعام نظر في مبحث خاص.

إن مما يتعلق بهذه المسألة أيضاً أن ننوه باختلاف العلامات في الإعراب الثنائي إذ ثمة ملازمة أكيدة بين الكسرة علامة إعرابية في الأسماء وقبول هذه الأسماء التنوين فتظهر من أجل ذلك عندنا صيغتان للإعراب الثنائي في الجموع هما:-

١. صيغة منونة، وتكون علامة الإعراب للنصب والجر فيها الكسرة.

٢. صيغة غير منونة، وتكون علامة الإعراب للنصب والجر فيها الفتحة.

إن الملازمة بين الكسرة والتنوين تشبه وفي وجه من وجوهها تلك الملازمة التي تقع بين الاسم النكرة والتنوين، بل هي عندي صفة ما نحوية في التنوين، ونحن لا نستطيع تفسيرها إلا بأنها من آثار طبقة نحوية قديمة، كان النظام الإعرابي فيها ثنائياً متألفاً من ضمة وكسرة يتبعهما تنوين، وفي الحق أن السيرافي قد فطن إلى مسلك الكسرة في النظام الإعرابي وعلاقة ذلك بالتنوين إذ ذهب إلى " أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التنوين بها، أو ما يقوم مقامه، وتكون الضمة والفتحة إعرابين فيما لا يتصرف بغير تنوين يصحبهما ولا شيء يصحبهما يقوم مقام التنوين" (٩٠).

إن هذه الصفات النحوية، أعني الملازمات الواقعة بين التنوين من جهة والإعراب والكسرة والاسم النكرة من جهة أخرى تجعل من مسألة التنوين نفسها أمراً مشتملاً على غموض ما، غير مسوغ، ولعل ذلك هو الذي دفع بـ Gelb إلى الاعتراف بأن هذه الظاهرة كانت أشد مواطن الفيلولوجيا السامية غموضاً وعدم وضوح (٩١) لكنها في الوقت نفسه تدفع بنا دفعاً إلى الاعتقاد بأن التنوين عنصر جوهري في البنية النحوية العربية يحتاج إلى تأمل جديد يخرج به من النظر الفيلولوجي إلى النظر البنائي، وأن أي دراسة لاتنظر إليه من هذا المنظار ستكون قاصرة.

الهوامش

(١) ينظر مقدمة إلى نحو اللغات السياسية المقارنة الفترة /١٢ -١٧ واللغة الأكدية / ٢٤٠ وينظر نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي /غوبونشان /٧٦.

(٢) اللغة الأكدية/٢٠٩.

(٣) ينظر الأصول ٤٧/١ و ١٥٢/١ و ٤٦٣/١.

(٤) المقتضب ١٤٣/٤ و ٢٦٩.

(٥) المقتضب ١٤٣/٤ و ٢٦٩.

(٦) الكتاب ٢٢/١.

(٧) شرح الرضي على الكافية /١٤.

(٨) أمالي السهيلي /٢٥.

(٩) المنصف ٦٩/١ وشرح ابن عقيل ١٧/١ وشرح السيرافي ١٧٣/١.

(١٠) شرح ابن عقيل ١٧/١.

(١١) المصدر السابق ١٧/١.

(١٢) دراسات في اللغة العربية /٢٦ والمختصر في علم اللغة العربية الجنوبية /٥.

(١٣) دراسات في اللغة العربية /٢٦.

(١٤) المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية /٥.

(١٥) تاريخ العرب قبل الإسلام ١١٣/٧-١١٤ وينظر دراسات في اللغة العربية ومقدمة نحو اللغات السامية المقارن الفقرة /١٢-٧٥.

(١٦) تاريخ العرب قبل الإسلام ١١٣/٧-١١٤.

(١٧) المصدر السابق ١١٣/٧.

(١٨) نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي /٧٧.

(١٩) فقه اللغات السامية /١٠٣ مقدمة نحو اللغات السامية المقارن - الفقرة ١٢ -٧٣.

(٢٠) مقدمة إلى نحو اللغات السامية المقارن الفقرة ١٢ -٧٣.

(٢١) المصدر السابق / الفقرة ١٢ -٧٤.

(٢٢) المصدر السابق / الفقرة ١٢ - ٧٢.

(٢٣) Ugaritic Handbook والمصدر السابق الفقرة /١٢-٧٢.

(٢٤) Ugaritic Handbook, Revised, Grammar Paradigms, P.61.

(٢٥) مقدمة إلى نحو اللغات السامية المقارن الفقرة /١٢-٧٦.

(٢٦) ينظر فقه اللغات السامية /١٠٣.

(٢٧) محاضرات في فقه اللغة (المحاضرة الثالثة).

(٢٨) المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية /٥ ودراسات في اللغة العربية.

(٢٩) المقتضب ٩٣/٢ وينظر اللسان ٩٢/١٤ مادة بني.

(٣٠) اللسان ١٣٩/١٠ مادة (زرق) والزرقم: الازرق الشديد الزرق، وينظر ٩٣/١٤ مادة بني في زيادة الميم في شدقم وشجعم أيضاً.

(٣١) اللسان ٢٢٥/١٣-٢٢٦ مادة (فوه) وينظر التطور النحوي /٦١.

(٣٢) ينظر المقتضب ٩٣/٢ واللسان ٢٢٥/١٣-٢٢٦ مادة (فوه) وفي الزيادة ينظر اللسان ٩٣/١٤ مادة (بني).

(٣٣) اللسان ٥٨/١٠ مادة (حلق).

(٣٤) اللسان ٢٠/٨ مادة (بلع).

(٣٥) اللسان ٩٥/١٢ مادة (جرثم) والجرث في الساميات الأصل والجذر، ينظر معجم قوجمان ٩٨٥ في مادة في العبرانية التي بمعنى حذر أو أصل وتقابل جرث (م) في العربية مما يوضح زيادة الميم.

(٣٦) اللسان ٣٠٤/٦: والنون زائدة في الرعشن كما زادوها في الصيدن وينظر في ضيفن اللسان ٢١٠/٩ مادة(ضيف) وقد ذهب الجوهري إلى أنه على بناه فعلن والنون زائدة.

(٣٧) القبائل الثمودية والصفوية دراسة مقارنة /٧٠.

(٣٨) المصدر السابق /٧٠

(٣٩) المصدر السابق/٢٤٢-٢٤٣.

(٤٠) المصدر السابق/٢٤٢.

(٤١) تاريخ العرب قبل الإسلام ٧.

(٤٢) المصدر السابق ٣٠٠/٧.

(٤٣) دراسات في اللغة العربية /٢٣.

(٤٤) المحكم/٤.

(٤٥) اللهجات العربية الغربية القديمة /١٠٨-١١١.

(٤٦) اللغة الأكدية /٢٠٩ وينظر المدخل إلى دراسة النحو العربي علي ضوء اللغات السامية/٣٦-٣٧ في أن الأكدية ماكانت تعرف إعراب المضاف، وأن إعرابه إنما كان من ابتداع العربية، فهل كان الأمر يعني أن الأكدية لم تكن تعرف إعراب ما هو غيرمنون،وأن التنوين ملازم للإعراب وحده. وهذه مسألة بها حاجة إلى تدبر وإنعام نظر.

(٤٧) اللغة الأكدية /٢٠٥.

(٤٨) المصدر السابق /٢٠٨.

(٤٩) نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي /٧٨.

(٥٠) فقه اللغات السامية/١٠٣ والمصدر السابق /٧٨.

(٥١) التطور النحوي/٧٧-٧٨.

(٥٢) العربية الفصحى/٦٠، ويذكر لنا غابوتشان في كتابه نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي طائفة من هؤلاء أيضاً ينظر ص ٧٧-٧٨.

(٥٣) إحياء النحو /١٦٥.

(٥٤) أبحاث في اللغة العربية/٥٧.

(٥٥) دراسات في اللغة.

(٥٦) المنصف ٦٩/١.

(٥٧) الكتاب ١٦٦/١.

(٥٨) المصدر السابق ١٦٨/١.

(٥٩) المصدر السابق١/١٨٤.

(٦٠) المصددر السابق ١٩٥/١

(٦١) المصدر السابق٢/٤٠٢.

(٦٢) المصدر السابق ١٩٩/٢.

(٦٣) الكتاب ١٩٧/٣.

(٦٤) المصدر السابق ١٩٧/٧.

(٦٥) شرح الرضي على الكافية ١/١٣.

(٦٦) نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي/٧٨-٧٩.

(٦٧) المصدر السابق/٨٠.

(٦٨) المصدر السابق/٧٧-٧٨.

(٦٩) يلاحظ في هذا الصدد أن الأفعال المبنية تبيح لنفسها أصلا استعمال اللواحق لخلو المكان من العلاقة الإعرابية من نحو ما نجد في الفعل الماضي مثلا.

(٧٠) ينظر في هذه المسالة الكتاب ١/١٨٤و ١/١٨٧ و ١/١٩٥ و ١/٤٠٤، وينظر تعليق سيبويه رحمه الله في أن النون أقوى من التنوين فلم يجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب لأنه مفارق للنون ولانها تثبت فيما لا يثبت فيه الكتاب ١/٢٢٦، وقوله في ٢/٨٣" ولم يحذفوا النون لأنها لاتجيء على حد التنوين ألا تراها لا تدخل في الألف واللام".

(٧١) ينظر بحث: الممنوع من الصرف في العربية، مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، العدد ٣/١٩٩٤.

(٧٢) الكتاب ٣/١٩٣-٣٣٤.

(٧٣) شرح الرضي على الكافية ١/٢١٨.

(٧٤) المصدر السابق ١/١٤ وتنظر الصفحات ١/٣١ و ١/٢١٨ أيضاً.

(٧٥) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٧٦) المصدر السابق ١/١٧٥.

(٧٧) الكتاب ١/١٧٦-١٧٧.

(٧٨) المصدر السابق ١/٤١٧.

(٧٩) المصدر السابق ١/١٥٧.

(٨٠) المصدر السابق ١/١٦٤.

(٨١) المصدر السابق ١/١٧٢.

(٨٢) شرح الرضي على الكافية ١/٢١٨، وهذا يفسر لنا كيف انقلب التنوين في مثل قولنا أنا كاتب رسالة غدا إلى أن يكون اسم الفاعل مشتملاً على زمن فعلي " للحال

والاستقبال" ذلك لأنه عمق تلك الصفة النحوية – المفردية الكامنة في اسم الفاعل وأعني بها صفة (الحدوث).

(*) قد تكون هذه الصفة قريبة مما أشار إليه تشومسكي في المكون لفرع الأساس Base sub Component- مما اصطلح عليه بـ Iexical rules .

(٨٣) المصدر السابق ١٩٨/١.

(٨٤) ينظر الكتاب ١٨٢/١ في أن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين و١٩٠/١ ويصير المجرور أي المضاف إليه بدلا من التنوين معاقباً له، ١٩٢/١ يكون الألف واللام بمنزلة التنوين و ٢٠٠/١ تكون الألف واللام بدلاً من التنوين و ١٧٠/٣ المجرور بمنزلة التنوين و١٧٢/٢ وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلاً من التنوين، وفي المقتضب ٢٢٤/٤ لما حذف الألف واللام لحق التنوين للمعاقبة وفي الأصول ١٥٢/١، أن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة، وينظر شرح الرضي على الكافية ٧٠/١ و ٢١٨/١.

(٨٥) شرح الرضي على الكافية ٦٩/١.

(٨٦) أمالي السهيلي/٢٤-٢٥.

(٨٧) الكتاب/وينظر شرح الرضي على الكافية ٢٥٥/١.

(٨٨) الكتاب ١٨٣/٢ و ١٩٩ و ٢٣٤/٣-٥.

(٨٩) شرح ابن عقيل/١٧.

(٩٠) شرح كتاب سيبويه ١١١/١ وينظر ٢٣١/١ في أنه (لا يكون الكسر إعراباً إلا والتنوين مقترن به، أو ما يقوم مقامه من الألف واللام والإضافة).

(٩١) نظرية أدوات التعريف والتنكير وصايا النحو العربي /٧٧.

المصادر والمراجع

١- أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبده، مكتبة لبنان -بيروت ١٩٧٣.

٢- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

٣- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعسان، النجف، ١٩٧٣.

٤- أمالي السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٩٧٠.

٥- تاريخ العرب قبل الإسلام (القسم اللغوي- الجزء السابع) د. جواد علي، المجمع العنسي العراقي -بغداد، ١٩٥٧.

٦- التطور النحوي، برجستراسر، مطبعة السماح، القاهرة، ١٩٢٩.

٧- دراسات في اللغة العربية، د. خليل يحيى ناجي، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤.

٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية عشرة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١.

٩- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد عبد الحسن الاسترايدي (نسخة اوضت) عن مطبعة بولاق.

١٠- شرح كتاب سيبويه لأبي سعد السيرافي، بتحقيق د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٨٦.

١١- العربية الفصحى، هنري فليش، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، بيروت ١٩٨٣.

١٢- فقه اللغات السامية: كارل بروكان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧.

١٣- القبائل الثمودية والصفوية، دراسة مقارنة، محمود محمد الروسان، الرياض ١٩٨٧.

١٤- كتاب سبيويه أبي شبر عمرو بني عثمان بن فنبر، تحقيق عبد السلام هارون نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

١٥- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور.

١٦- اللغة الأكدية، د. عامر سليمان، منشورات جامعة الموصل، الموصل ١٩٩١.

١٧- اللهجات العربية الغربية القديمة تأليف Chaim rabin ترجمة د. عبد الرحمن أيوب، منشورات جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٦.

١٨- محاضرات في فقه اللغة (مخطوط) بول كراوس.
١٩- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٩٦٠.
٢٠- المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة، اغناطيوس غويدي، منشورات الجامعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٠.
٢١- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد الحميد عابدين مطبعة الشيكشي، القاهرة، ١٩٥١.
٢٢- معجم قوحقان، عبري - عربي - مكتبة المحتسب، ١٩٧٠.
٢٣- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
٢٤- مقدمة إلى النحو اللغات السامية المقارن: اسبتينوموسكاتي، ترجمة د. مهدي المخزومي و د. عبد الجبار المطلبي (مخطوط) وهو ترجمة للنص الانكليزي.
An Introduction to the comparative grammar of semitic languages, Moscati Wieesbaden, 1964.
٢٥- المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤.
٢٦- نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، غراتشانابوتشان، ترجمة د. جعفر دك الباب، دمشق، ١٩٨٠.
٢٧- مجلة كلية التربية - الجامعة المستنصرية - العدد الثالث، ١٩٩٤، بحث: الممنوع من الصرف في العربية، د. غالب فاضل المطلبي، ود. مالك يوسف المطلبي.
28- Ugaritic Handbook, Revised, Granmmar Paradigms by Gordon, Roma, 1947.